أثر المدركات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا على قضايا العلاقات سد النهضة نموذجًا

أ. محمد سليمان فايد(*) د. شيماء محي الدين(**)

• **مُلخص:**

يعد نهر النيل الرابط الرئيسي للعلاقات بين مصر وإثيوبيا، فما يزيد عن 85% من مياهه تصل إلى مصر عبر الهضبة الإثيوبية، لذلك فقد ظل نهر النيل الأداة الرئيسية التي تستخدمها إثيوبيا في مناوشاتها مع مصر، فكلماتوترت العلاقة بينهما، تخرج إثيوبيا معلنة أنها سوف تمنع تدفق النهر نحو مصر، ودائماً ما يأتي الرد المصريبأنه لن يتم التهاونفي مسألة مياه نهر النيل، لمايمثلهلها من مسألة حياة أو موت، واستمر الحال على هذا المنوال حتى أعلنت إثيوبيا عام 2011م شروعها في بناء سد النهضة مستغلة حالة عدم الاستقرار التي كانت تعاني منها مصر حينها.

وبتتبع الميراث التاريخي للعلاقات بين البلدين، يتضح وجود العديد من المدركات الذهنية السالبة التي تسود العلاقة بينهما،والتي من أبرزها انعدام الثقة بين الطرفين؛ فإثيوبيا ترى أن مصر هي دولة استعمارية توسعية ترغب في الهيمنة والسيطرة على حوض نهر النيل ودوله[1]، فمصر دولة عربية مسلمة تتنكر دائماً لأفريقيتها، وترغب في السيطرة على إثيوبيا الأفريقية المسيحية، وهي لذلك لا ترغب في أن تحقق إثيوبيا أو أي من دول حوض النيلأي تنمية، وفي سبيل ذلك هي تتحالف دائمًا بصورة سرية مع أعداء إثيوبيا المحيطين بها وخاصةً إرتريا والصومال لتطويقها، وفي المقابل ترى مصر بأن إثيوبيا هي أداة الغرب لتقويض دور مصر في المنطقة، وأنها ترغب في تسعير مياه النيل لتتمكن من بيعها لإسرائيل الحليف الاستراتيجي لها.

الكلمات المفتاحية: المدركات، إثيوبيا، حوض النيل، سد النهضة، نهر النيل

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(**) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة.

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، "التعاون المائي في حوض النيل بين الإدارك السلبي ومسؤولية الأبعاد السياسية"، في **آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد رقم (11)، العدد رقم (39)، 2013م)، ص 178.

The Impact of Mutual Perceptions between Egypt and Ethiopia: The Renaissance Dam as a Model

Mohamed Fayed **Dr. Shaymaa Mohyeldin**

- **Abstract**

The main link between Egypt and Ethiopia is the Nile River.More than 85% of the Nile River's water flows from Ethiopia to Egypt.Therefore the Nile River is the main tool which always used by Ethiopia in its skirmishes with Egypt. Whenever the relationship between them becomes tense for any reason, Ethiopia immediately announces preventing the flow of the river's waters towards Egypt.The Egyptian response always comes that Egypt willn't be lenient regarding water and the Nile River becauseitmatters of life and death. Until 2011, when Ethiopia announced the start of construction of the Renaissance Dam, taking advantage of the political instability that Egypt was suffering from.

By tracing the historical legacy between Egypt and Ethiopia, it became clear that there are many negative perceptions between them, the most prominent one is the lack of trust. For example, Ethiopia believes that Egypt is a colonial state that seeks to dominate and control the Nile Basin Countries and always aim to guardianship over them; So that Egypt the Arab Muslim state which always denies its African identity, wants to control the African Christian Ethiopian state. It doesn't want Ethiopia or any of the basin countries to achieve any development. Therefore, Egypt always secretly allies with Ethiopia's historical enemies (Eritrea&Somali)to encircle Ethiopia. In contrast, Egypt believes that Ethiopia is a tool of the West to undermine Egypt's role in the region andit believes that Ethiopia seeks to pricing the Nile's water in order to sell it to Israel, her strategic ally.

Keywords: Perceptions, Ethipoia, Nile Basine, Nile River, Grand Renaissance Dam

- **مقدمة:**

يعود تاريخ العلاقات المصرية الإثيوبية إلى عهود مصر القديمة، والتي لم تكن سياسية فقط، بل كانت دينية وثقافية أيضا، فالعلاقات الدينية بدأت فى القرن الرابع الميلادى منذ ارتبطت الكنيسة الإثيوبية بالمصرية، وكانت من علامات الوفاق تبعية الكنيسة الإثيوبية لعقيدة واحدة ورئيس واحد هو المطران المصري، وخضوع كافة رجال الدين الإثيوبيين له وظيفيا وعقائديا، وكان الاحترام متبادل بين الإمبراطور والمطران المصري، ويتضمن سجل العلاقة الإثيوبية المصرية العديد من العوامل المشتركة والمتباينة ضمن العامل الجغرافي للبلدين وتطور الواقع السياسي المحلي والإقليمي، حيث تدفع هذه العوامل بحكم توازنات معينة إلى تقارب، وتباعد، هذا إلى جانب إرث التعايش الإنساني الضارب بجذوره في تاريخ الحضارتين الفرعونية والحبشية.

برغم ما سبق، إلا أن الواقع الحالي يعكس حالة من الترقب وفي بعض الأحيان (العداء المستتر) بين الدولتين وإن كانت التصريحات الرسمية تنفي ذلك بصورة دائمة، إلا أن هناك العديد من التصريحات الأخرى لمسئولين مصريين وإثيوبيين تؤكدعلى حالة انعدام الثقة وسوء الظن بينهما، إلى جانب السلوك التفاوضي بين الطرفين، ولعل فشل المفاوضات بشأن أزمة مياه النيل التي أثيرت خلال السنوات العشر الأخيرة بينهما خير دليل على وجود تلك الحالة، لذلك يمكن القول بأن الشق المتعلق بالمدركات الراسخة في ذهن كل منهما تجاه الآخر يعد واحدًا من أبرز وأكثر العوامل تأثيرًا على طبيعة العلاقات بينهما وهو ما سيتم توضيحه من خلال تحليل مضمون عملية التفاوض بين الطرفين بشأن أزمة سد النهضة إلى جانب تحليل مضمون بعض المسئولين من الطرفين.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في ضرورة الوقوف على الأسباب الفعلية التي أدت إلى فشل المفاوضات بينهما بشأن سد النهضة، فعلى الرغم من أن أدوار اللاعبين الإقليميين والدوليين في المنطقة كانت واحدة من العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين مصر

وإثيوبيا إلا أنه لا يمكن إنكار أن الفاعل المصري كان له أثر كبير في هذا الصدد، لا سيما وأن أول احتكاك بين مصر وإثيوبيا في العصر الحديث كان من خلال الحملة المصرية على الحبشة عام 1868م، فأصبحت الصورة الذهنية الأولى التي تشكلت في المخيلة الإثيوبية عن مصر هي أنها دولة غازية مستعمرة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل في تحديد ما هي الأسباب الفعلية لتدهور العلاقات بين مصر وإثيوبيا حتى أدت في النهاية إلى فشل المفاوضات بينهما بشأن سد النهضة؟ وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

1- ما هو تاريخ الأزمة بين البلدين؟

2- كيف تطورت عملية التفاوض بين الطرفين على مدار سنوات العشر الماضية؟

3- كيف أثرت المدركات المتبادلة بين الطرفين على عملية التفاوض؟

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة من خلال تتبع مسار تشكل المدركات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا وأثرها على العلاقات بينهما لبحث مدى صحة الفرضية القائلة بأنه كلما كانت المدركات الذهنية المتبادلة بينهما – خاصة على مستوى النخب – سالبة كلما انعكس ذلك سلبًا على طبيعة وقوة العلاقات بينهما، وعلى قدرتهما على حل المشكلات والقضايا المشتركة بينهم بصورة تلائم جميع الأطراف، فكلما كانت طبيعة المدركات بينهما تسير في الاتجاه الإيجابي كلما توافرت وزادت مؤشرات الثقة وحسن النوايا بين الطرفين وبالتالي تتحسن العلاقات بينهما.

منهاج الدراسة:

يعد منهاج تحليل المضمون هو المنهاج الأنسب لهذه الدراسة، فهو يستهدف تحليل التصريحات والسلوكيات والقرارات الرسمية وغير الرسمية على مستوى المؤسسات

المختلفة سواء كانت إدارية أو سياسية أو اجتماعية ... إلخ، أو على مستوى تصريحات وسلوكيات الأفراد سواء على مستوى النخبة أو الجماهير، حيث تم من خلال هذه الدراسة تحليل المدركات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا على مستوى النخبة وكذلك على المستوى الشعبي، حيث أن كليهما له أثر كبير على العلاقات الراهنة بين الدولتين، فقد تم الاعتماد على جمع المصادر والمراجع والدراسات وتحليل مضمونها كما اعتمدت الدراسة على عدد من المؤلفات الأكاديمية الصادرة عن عدد من الأساتذة والباحثين في الدولتين وتحليل العديد من المقالات الصحفية وتصريحات المسئولين الحكوميين من رؤساء الدول والوزراء والسفراء وغيرهم، كما تم الاعتماد على تحليل عدد من المؤلفات الأدبية التي تعكس الصورة الذهنية السائدة لدى أحد الأطراف تجاه الآخر.

الدراسات السابقة:

1- صبحي قنصوة، "السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي منذ عام 1991 دافع للتعاون أم مصدر للصراع"، في **مجلةالدراسات الأفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، العدد رقم (42)، 2017م).

تناولت هذه الدراسة السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي منذ عام 1991م (وهي مصر والسودان وجنوب السودان وإرتريا)، حيث توضح ما إذا كانت هذه السياسة تعتبر دافعًا للتعاون أم مصدرًا للتوتر بين دول الحوض، حيث جاء اختيار إثيوبيا في هذه الدراسة باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين فى حوض النيل الشرقي، إن لم تكن الفاعل الأهم من منظور التأثير على المصالح الوطنية المصرية، كما أن تركيز الدراسة على الفترة منذ عام 1991م حتى عام 2016م، جاء مرتبطًا بوصول مليس زيناوي للسلطة في إثيوبيا – بعد سقوط نظام مانجستو هايلى ماريام عام 1991م حيث تناولت الدراسة عددًا من المحددات الداخلية المؤثرة على سياستها تجاه دول الحوض الشرقي والتي من أبرزها المحددات الإدراكية والجوانب السيكولوجية السلبية لدى صناع القراروالنخبة فى إثيوبيا تجاه الدول المحيطة وخاصةًمصر والذي أثر سلبًا على

التعاونبين دول حوض النيل، حيث تمثل هذه المدركات في أن مصر ذات نزعة إمبريالية وعدوانية تجاه إثيوبياومنشأ هذه الفكرة اعتقاد المسؤولين والمثقفين الإثيوبيين أن سياسة مصرتجاه إثيوبيا تقوم على قاعدة ثابتة، وهي ضرورة أن تكون مصر بدرجة من القوةتمكنها من السيطرة على إثيوبيا أو تمكنها من إيجاد الظروف التي تمنعها من إقامة أية سدود على النيل الأزرق، وأن مصر تستأثر بنصيبالأسد من مياه النيل وتمارس سياسات تتسم بالهيمنة والاحتكار فى استخدامهذه المياه، رغم كونها دولة مصب.

ثم تأتي المحددات الديموغرافية كواحدة من المحددات المؤثرة على السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل حيثتعد إثيوبيا دولة ذات عدد كبير نسبيًا من السكان بالمعايير الأفريقية، وهي تعانى الانقساماتالقومية والإثنية والدينية وغيرها، وقد أدى سوء إدارة النظم الإثيوبية المتعاقبة لهذا المجتمع التعددي إلى تفجرصراعات وحروب أهلية دامية في إثيوبيا وهو ما ترتب عليه انشغال إثيوبيا بمشكلاتها الداخلية وعجزها عن القيام بمشروعات مائيةكبرى على نهر النيل، ومن هنا يظهر تأثير المحددات السياسية والاقتصادية فنتيجة لحالة الاستقرار السياسي نسبيًا في إثيوبيا وتبني رؤية تنموية قائمة على الزراعة وتوليد الطاقة اللكهرومائية بعد سقوط نظام مانجستو تبنت الجبهة الديموقراطية الثوريةخططًا تنمويةطموحة تتقاطع في بعض أهدافها مع مصالح بعض دول حوض النيل الشرقي وخاصة فيما يتعلق بمطالب إثيوبيا في مياه النيل وقيامها بإنشاء مشروعات ضخمة،كسد النهضة، والتي أدت إلى إيجاد مناخ من التوتر وخاصة بين مصر وإثيوبيا لا سيما وأن إثيوبيا اتجهت لاتخاذ مواقف تتسم بالتشدد والنزعة الصراعية في هذا الشأن، وبذلك يتضح أن الدراسة تناولت تفصيلا طبيعة العلاقات بين إثيوبيا ودول حوض النيل الشرقي وخاصة دولتي مصر والسودان، لذا فهي تعد من الدراسات التي سيتم الاستناد عليها في تفسير طبيعة العلاقة بين مصر وإثيوبيا وأثرها أزمة مياه النيل القائمة بين البلدين.

2- أحمد محمد أبوزيد، " الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل"، في **مجلة سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد رقم (7)، مارس 2014م).

تتناول الدراسة شرح لوجهة النظر الإثيوبية فيما يتعلق بأزمتها مع مصر بشأن سد النهضة ومياه النيل، خاصة بعد انتشار الكثير من الدعاوى المصرية المطالبة بتبني خيار الحرب مع أثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل التي تفكر في المساس بحصة مصر من مياه النيل، حيث تنوعت هذه الدعاوى ما بين المطالبة بإعلان الحرب وتحريك الجيش المصري وتوجيه ضربات استباقية بالطيران على مواقع السدود، أو القيام بعمليات عسكرية خاصة لتدميرها، وبين بث الفتنة والتخريب الداخلي في هذه الدول لمنعها من استكامل هذه المشروعات، بحيث تكون تلك رسائل تحذير إلى أي دولة من دول حوض النيل تفكر في إيذاء مصر أو التعدي على حقوقها المائية.

ويرى الكاتب أن هناك افتراضًا خاطئًا سائد بين دوائر صناع القرار وغالبية النخب السياسية في مصر فيما يخص علاقة مصر مع باقي دول حوض النيل هو أن مصر يجب أن تكون قوية بما يكفي للسيطرة على نهر النيل بصورة كاملة، أو على الأقل بما يكفي لتهيئة الظروف القادرة على منع إثيوبيا من بناء السدود على النيل الأزرق. ويشير الكاتب في إطار ذلك إلى أنه سيقوم بعرض وجهة النظر والرؤية الإثيوبية فيما يخص صراعها مع مصر، ورأيها في الدعاوى المصرية المطالبة بإعلان الحرب على إثيوبيا، وذلك من خلال عرض محايد تماماً لكتابات ووجهات النظر المنشورة للكتاب الإثيوبيين منذ ثورة 25 يناير 2011 دون التطرق إلى أى تفنيد أو نقد أو حتى تحليل لهذه الكتابات.

وقد أوصى الكاتب بضرورة أن يعي كلا الطرفين أن حالة العداء والتصعيد المتبادلة والتراشق بالتصريحات والحرب النفسية سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي لن تصب في مصلحتهما بل ستكون مهلكة لكليهما، لذا ليس من مصلحة أي منهما استمرار حالة العداء الراهنة، وأن الحل الوحيد المقبول والمرغوب فيه لحل هذه الأزمة هو اتباع نهج تبادل المصالح، فمصر وإثيوبيا عليهما إدراك أنه كما أن الحرب ما هي إلا سياسة بوسائل أخرى، فالسياسة أيضاً هي حرب بوسائل أخرى، فالفرق بينهما هو أن الأخيرة خسائرها محدودة ومكاسبها أكبر، لذا يجب عليهما الجلوس على طاولة

المفاوضات وتجنب الحديث عن أي تصعيد من شأنه أن يصل بهما إلى حالة الحرب التي لن تحقق سوى الخراب والدمار لكليهما، فنهر النيل طوال تاريخه لم يكن سوى وسيلة للتعاون والرخاء والبناء وليس سبباً في الحرب والدمار ولا يجب أن يكون كذلك.

تعد الدراسة السابقة واحدة من أكثر الدراسات توازناً وحيادية في التعامل مع أزمة نهر النيل والصراع المصري الإثيوبي بشان هذه الأزمة، دون تحيز أو محاباة طرف دون الآخر، وعليه فإنها تعد من الدراسات التي سيتم الاستناد إليها فيما يتعلق بعرض المدركات الراسخة في الذهن الإثيوبي تجاه مصر والمؤثرة على العلاقات المتبادلة بينهما.

تقسيم الدراسة:

سيتم تناول أثر المدركات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا على قضايا العلاقات: سد النهضة نموذجًا من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

- أولًا: نبذة عن أزمة سد النهضة.
- ثانيًا: تطور العلاقات المصرية الإثيوبية في سياق عملية االتفاوض.
- ثالثًا: أثر المدركات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا على مسار عملية التفاوض بشأن أزمة سد النهضة.

أولا: نبذة عن أزمة سد النهضة:

أعلنت إثيوبيا عام 2001م عن نيتها إنشاء عدد من المشروعات على أنهارها الدولية في إطار استراتيجية وطنية للمياه كشفتها حكومتها آنذاك، برغم أنه في ذلك الوقت تم تشكيل اللجنة الفرعية للخبراء لمناقشة مواد مشروع الإطار القانوني التعاوني بين دول الحوض، فبعد أن حمل هذا المشروع عدة تحفظات من جانب مصر والسودان من ناحية، ومن جانب إثيوبيا من ناحية أخري، إلا أن هذه اللجنة لم تستطع تقريب وجهات النظر للمُضي قُدُمًا في مشروع الاتفاقية، وذلك فيما يخص الخلاف حول مواد المشروع التي أُبديت عليها التحفظات من قبل مصر والسودان وإثيوبيا، ولذلك تم

تشكيل لجنة أخرى للتفاوض حول هذا الأمر مكونة من ممثلين الوزارات في دول الحوض حيث استمر عملها حتى يونيو ٢٠٠٧م عندما تم التوصل من خلالها لمشروع اتفاقية الإطار التعاوني، والتي انقسمت دول الحوض بشأنها، وبحلول عام 2009م انقسمت دول حوض النيل في اجتماع كينشاسا إلى مجموعة دول المنابع ومجموعة دول المصب حيث أعلنت المجموعة الأولى قرارها بإنشاء المفوضية دون الرجوع إلى مصر والسودان (دولتي المصب)، وتم توقيع ما عرف باسم اتفاقية عنتيبي في عام ٢٠١٠م بين كل من (إثيوبيا، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا) ثم وقعت بوروندي في فبراير ٢٠١١م، وهي الاتفاقية التي قوبلت برفض شديد من مصر والسودان، حيث تنتهي بموجب هذه الاتفاقية الحصص التاريخية الخاصة بهما وفقًا لاتفاقيتي 1929م و1959م.[1]

وبحلول أغسطس 2010 أعلنت الحكومة الإثيوبية الانتهاء من عملية مسح موقع سد النهضة، ثم أعلنت في نوفمبر 2010 م الانتهاء من تصميم السد واعتزامها التنفيذ، وبحلول إبريل 2011م تم الإعلان رسميًا عن تدشين مشروع إنشاء سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية، وفي سبتمبر 2011م تم الاتفاق بين السلطات المصرية والإثيوبية على تشكيل لجنة دولية لدراسة الآثار المترتبة على بناء سد النهضة حيث بدأت اللجنة عملها في مايو 2012م بفحص الدراسات الهندسية الإثيوبية ومدى التأثير المحتمل للسد على مصر والسودان، والتي أصدرت تقريرها بعد عام بضرورة إجراء دراسات لتقييم آثار السد على دولتي المصب،حيث توقفت المفاوضات بعد رفض مصر تشكيل هذه اللجنة دون وجود خبراء أجانب، وعلى الرغم من زيارة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي لإثيوبيا في 14 مايو 2013م على هامش أعمال القمة الأفريقية الاستثنائية بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" ولقائه برئيس الوزراء الإثيوبي "هايلي

[1] إبراهيم أحمد إلياس، "اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية"، في **المجلة المصرية للقانون الدولي**، (القاهرة:الجمعية المصرية للقانون الدولي، العدد رقم(70)، 2014م)، ص ص347–349.

ديسالين" واستعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات الخاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري، إلا أن مصر فوجئت بتحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق في 28 مايو 2013 تمهيداً للبدء فعلياً في بناء سد النهضة وذلك للمرة الأولى في تاريخ نهر النيل، مستغلة بذلك حالة الاضطراب والفوضى التي كانت تمر بها مصر.[1]

ثانيًا: تطور العلاقات المصرية الإثيوبية في سياق المفاوضات بشأن أزمة سد النهضة:

على الرغم من كل ما سبق، وعلى الرغم من اتخاذ إثيوبيا للعديد من الأفعال الأحادية الجانب بشأن ملف سد النهضة، إلا أن مصر التزمت طوال الوقت بأقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع الأزمة من خلال المضي قدمًا في عملية التفاوض، حيث اتفقت السلطات المصرية والإثيوبية في يونيو 2014م على استئناف المفاوضات مرة أخرى، وبحلول أغسطس 2014م وافق الطرفان على تنفيذ توصيات اللجنة الدولية المُشكّلة عام 2012م من خلال مكتب استشاري عالمي، وفي سبتمبر من نفس العام عُقد الاجتماع الأول للجنة الثلاثية التي تضم مصر وإثيوبيا والسودان للتباحث حول صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية والاتفاق على دورية عقد الاجتماعات، وتم الاتفاق على اختيار مكتبين استشاريين أحدهما هولندي والثاني فرنسي لعمل الدراسات المطلوبة بشأن السد، وفي مارس 2015م وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة".[2]

---

[1] كريمة مختار خطاب السيد عبده وآخرون، "تطورات العلاقات المصرية الإثيوبية بعد 2011" **في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية (JCES)**، (السويس: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد رقم (13)، العدد رقم (1)، يناير 2022م)، ص 158.

[2] سد النهضة: محطات أزمة مياه النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا، موقع بي بي سي عربي، إبريل 2018: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43640748

بحلول سبتمبر 2015م أعلن المكتبان الاستشاريان انسحابهما لعدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات بحيادية، فتم تكليف تكليف مكتبين فرنسيين بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع، وأعقب ذلك تصريح الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي بأن مياه النيل هي مسألة "حياة أو موت" بالنسبة لمصر، مشيرًا إلى وجود قدر كبير من التفاهم مع إثيوبيا بشأن سد النهضة، وفي المقابل أكدت إثيوبيا على أنها لن تتوقف عن بناء سد النهضة، وبحلول مايو 2016 أعلنت إثيوبيا أنها على وشك إكمال 70% من بناء السد، وفي مايو 2017تم الانتهاء من التقرير المبدئي حول سد النهضة، والذي ترتب عليه اندلاع الخلاف بين الدول الثلاث بشأنه، حيث وافقت مصر على ما جاء في التقرير في حين رفضت السودان وإثيوبيا ما جاء فيه، وفي محاولة لإيجاد حل للخلاف بين الدول الثلاث اقترحت مصر مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، التي تبحث في تأثير إنشاء سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب مصر والسودان، ووافقت إثيوبيا والسودان على الاقتراح المقدم من مصر مع اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية كوسيط مشارك للبنك الدولي.[1]

أعدت الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي مشروع الاتفاق بشأن أزمة سد النهضة، ففي 15 يناير 2020، اختتمت الاجتماعات التي عقدت في واشنطن لوزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وإثيوبيا برئاسة وزير الخزانة الأمريكية ستيفن منوشن وبحضور رئيس البنك الدولي، حيث صدر عن الاجتماع بيان ختامي يتضمن اتفاق الدول الثلاث على عقد اجتماع وزاري في واشنطن خلال الفترة (٢٨– ٢٩) يناير ٢٠٢٠ للتوصل لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وبالفعل عقد الاجتماع بحضور وزراء الخارجية والرى لدول مصر والسودان وإثيوبيا، لمناقشة المسودات الفنية والقانونية التي أعدها الخبراء الفنيون والقانونيونحيث تم الإعلان عن 6 بنود رئيسية تم الاتفاق عليها بين الدول وهي:[2]

---

[1] المرجع السابق **نفسه**.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي حول سد النهضة، 16 يناير 2020:

- https://www.sis.gov.eg/Story/197938/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%8

1- أن يتم تنفيذ ملء سد النهضة على مراحل.

2- أن يكون الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، ويمكن أن يستمر في سبتمبر وفقًا لشروط معينة.

3- مرحلة الملء الأولى للسد للوصول السريع لمستوى 595 مترًا فوق مستوى سطح البحر والتوليد المبكر للكهرباء.

4- توفير تدابير تخفيف مناسبة لمصر والسودان في حالات الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.

5- تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها.

6- اتخاذ تدابير التخفيف اللازمة والمناسبة لمصر والسودان على مدار الفترات الطويلة من سنوات الجفاف.

في إطار ما سبق، قام وزراء الخارجية والموارد المائية في الدول الثلاث بتكليف اللجان الفنية والقانونية بمواصلة الاجتماعات في واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، حتى يمكن إقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدا لتوقيعه بنهاية فبراير 2020، وفي 31 يناير 2020، وبعد جولات من المفاوضات المضنية والشاقة بين وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة البنك الدولي، صدر بيان مشترك عن الدول الثلاث أشار إلى أن وزراء الدول الثلاث توصلوا إلى اتفاق حول الموضوعات التالية:[1]

8%D8%A8%9%8A%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9?lag=ar

[1] سد النهضة: انتهاء مفاوضات واشنطن وإعلان متوقع عن اتفاق "شامل" برعاية أمريكية قبل نهاية الشهر الجاري، موقع بي بي سي نيوز عربية، 14 فبراير 2020م:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51503132

1- جدول يتضمن خطة ملء سد النهضة على مراحل.

2- الآلية التي تتضمن الإجراءات ذات الصلة بالتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء وكذلك أثناء التشغيل.

اختتمت جولات المفاوضات في العاصمة واشنطن بحلول 13 فبراير 2020، حيث تم استكمال التفاوض على عناصر ومكونات اتفاق ملء وتشغيل السد، والأحكام التي تتعلق بأمان السد والتعامل مع حالات الطوارئ، فضلاً عن وضع آلية ملزمة لفض أية نزاعات قد تنشأ حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، وأعلن الجانب الأمريكي أنه سيقوم بالمشاركة مع البنك الدولي ببلورة الاتفاق في صورته النهائية وعرضه على الدول الثلاث في غضون أيام، وذلك للانتهاء من الاتفاق وتوقيعه قبل نهاية شهر فبراير 2020، ومن هنا بدأت مرحلة من المراوغة والالتفاف من الجانب الإثيوبي بشأن المفاوضات، فعلى الرغم من زيارة "هايلي ديسالين" رئيس وزراء إثيوبيا السابق والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" إلى مصر في 2020/2/23، واستقبال الرئيس "عبد الفتاح السيسي" له، حيث نقل "ديسالين" له رسالة من رئيس الوزراء "أبي أحمد"، معبراً فيها عن خالص تحياته، وعن إشادته برئاسة مصر للاتحاد الأفريقي والإنجازات اللافتة التي تحققت في هذا الصدد، مستعرضاً قضية سد النهضة في ضوء ما تم التوصل إليه في إطار المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان، إلا أنه بحلول الـ سابع والعشرين من نفس الشهر والذي كان من المزمع فيه اجتماع ممثلي الدول الثلاث في واشنطن للتوقيع النهائي على الاتفاق المبرم حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وتنفيذاً للالتزامات الواردة في اتفاق إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في ٢٣ مارس ٢٠١٥، تغيبت إثيوبيا بشكل غير مبرر عن حضور الاجتماع.[1]

[1] أشرف عبد الحميد، "بعد تغيب إثيوبيا.. مصر: سندافع عن مصالحنا بسد النهضة"، موقع العربية، 29 فبراير 2020م:

- https://www.alarabiya.net/arabandworld/egypt/2020/02/29/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D9%88%D

إيماءً لما سبق، أعلنت مصر أن مشاركتها طوال السنوات الخمس الماضية في المفاوضات التي لم تؤتِ ثمارها في النهاية، اتسمت بحسن النية وتوافر الإرادة السياسية الصادقة في التوصل إلى اتفاق يلبي مصالح الدول الثلاث. وقامت مصر بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المطروح تأكيداً لجديتها في تحقيق أهدافه ومقاصده، وصرحت مصر بأنها تتطلع إلى أن تحذو كل من السودان وأثيوبيا حذوها في الإعلان عن قبولهما بهذا الاتفاق والإقدام على التوقيع عليه في أقرب وقت باعتباره اتفاقاً عادلاً ومتوازناً ويحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، مبديةً لأسفها لتغيب أثيوبيا غير المبرر عن الاجتماع في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات، مؤكدةً على أن كافة أجهزة الدولة المصرية سوف تستمر في إيلاء هذا الموضوع الاهتمام البالغ الذي يستحقه في إطار اضطلاعها بمسئولياتها الوطنية في الدفاع عن مصالح الشعب المصري ومقدراته ومستقبله بكافة الوسائل المتاحة، ومستنكرة لموقف إثيوبيا وتغيبها المتعمد باعتبار أنه غير متسق تماماً مع أحكام القانون الدولي، لا سيما وأن صيغة الاتفاق النهائي الذي تم التوصل إليه كانت قد جاءت في إطار مشاركة كاملة من قبل إثيوبيا في كل مراحل التفاوض والاتفاق وأنها تضمنت مواد وأحكام كانت قد أبدت اتفاقها معها بالفعل.[1]

أعقب ما سبق صدور بيان عن وزارتي الخارجية والمياه الإثيوبيتين بشأن تغيبها عن الاجتماع المشار إليه، مبررة ذلك بأنها في حاجة لمزيد من الوقت، ورافضة للاتهامات الموجهة لها بشأن عرقلة مسار المفاوضات، موضحة عزمها على المضي قدماً في

8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9%D8%B9%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%86%D8%A7

[1] سمر نصر، "الخارجية": مصر توقع بالأحرف الأولى على الاتفاق حول قواعد محددة لملء وتشغيل سد النهضة، بوابة الأهرام، 29 فبراير 2020م:

- −https://gate.ahram.org.eg/News/2377483.aspx

ملء خزان السد بالتوازي مع استكمال الأعمال الإنشائية للسد، فجاء الرد المصري في البيان الذي أصدرته وزارتا الخارجية والموارد المائية في مصر، والذي أعربت فيه مصر عن بالغ استيائها ورفضها للبيان الإثيوبي مبدية دهشتها من التحدث عن الحاجة لمزيد من الوقت بعد ما يزيد عن خمس سنوات من الانخراط الكامل في مفاوضات مكثفة تناولت كافة أبعاد وتفاصيل هذه المسألة، موضحة أن البيان الإثيوبي اشتمل على العديد من المغالطات والتنصل الواضح من الالتزامات الإثيوبية بموجب قواعد القانون الدولي، وأحكام اتفاق إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥، مؤكدة رفضها التام لاعتزام إثيوبيا ملء وتشغيل السد دون التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح دول المصب ويضع القواعد الحاكمة لعمليتي ملء السد وتشغيله بما لا يحدث أضرارًا جسيمة لها، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة الخامسة من اتفاق إعلان المباديء بضرورة الاتفاق على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة قبل البدء في الملء، وقد صرح وزير الخارجية سامح شكري بأن ملكية إثيوبيا للسد لا تتيح لها التنصل من التزام قانوني دخلت فيه بإرادتها، ولا تجعل لها الإرادة المنفردة في التحكم في نهر النيل الذي هو شريان الحياة لمصر منذ فجر التاريخ، مؤكداً على أن "أخطر ما في البيان الإثيوبي الأخير هو التصريح الواضح بخرق إثيوبيا لالتزاماتها فيما يتعلق باتفاق اعلان المباديء الذي وقعت عليه بكامل إرادتها.[1]

في إطار ما سبق يتضح أن النهج الإثيوبي يدل بوضوح على نيتها في ممارسة الهيمنة على نهر النيل وتنصيب نفسها كمستفيد أوحد من خيراته، وهو الأمر الذي تجلى في إصرار إثيوبيا على ملء سد النهضة بشكل منفرد في شهر يوليو 2020 دون التوصل لاتفاق مع دولتي المصب، وهو ما يمثل خرقاً مادياً لاتفاق إعلان المبادئ، والذي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك سوء نية إثيوبيا وافتقادها للإرادة السياسية للتوصل لاتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة، وقد ثبتت حقيقة مواقف إثيوبيا بجلاء في عدم

[1] بهاء الدين عياد، إثيوبيا تغيبت عمداً لإعاقة مسار مفاوضات واشنطن، موقع إندبندنت العربية، 1 مارس 2020م:- https://www.independentarabia.com/node/98921

موافقتها على اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الذي أعده الوسطاء المحايدون، وهما الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع البنك الدولي.

عقد عدد من الفعاليات خلال الفترة من 2021 وحتى 2023 بشأن التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان بشأن أزمة سد النهضة، والاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، إلا أن جميع تلك الاجتماعات والفعاليات لم تسفر عن أي تقدم ملموس في الموقف الإثيوبي، وبحلول سبتمبر 2023 أعلنت إثيوبيا عن إتمام عملية الملء الرابع لخزان السد دون أدنى التزام أو مسئولية تجاه إعلان المباديء الموقع وهو الأمر الذي قوبل بالرفض والاستياء من مصر، وعلى الرغم من استئناف المفاوضات مرة أخرى في 23 و24 من نفس الشهر، إلا أن المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري المصرى صرح بأن الجولة التفاوضية المنتهية لم تسفر عن تحقيق تقدم يُذكر، حيث شهدت توجهاً إثيوبياً للتراجع عن عدد من التوافقات التي سبق التوصل إليها بين الدول الثلاث في إطار العملية التفاوضية، مع الاستمرار في رفض الأخذ بأي من الحلول الوسط المطروحة، ولا زالت عملية التفاوض تسير في ذات مسارها السلمي برغم أنه حتى الآن لا تسفر عن أي تقدم ملحوظ نتيجة المراوغة المستمرة من الجانب الإثيوبي وضربها لأي قواعد أو اتفاقات بعرض الحائط واستمرارها في إنشاء السد بصورة أحادية.[1]

ثالثًا: أثر المدركات على مسار عملية التفاوض بشأن أزمة سد النهضة:

1- أثر المدركات والتصورات الكامنة في الذهن الإثيوبي تجاه مصر على مسار عملية التفاوض:

لعل القراءة المتأنية في واقع العلاقات المصرية الإثيوبية ، تكشف دور المدركات في تشكيل الرؤية الإثيوبية لمصر، فإثيوبيا دائمًا ما كانت تهدف إلى تشكيل جبهة معارضة لمصر في دائرتها الأفريقية مستخدمة المياه كسلاح سياسي، الأمر الذي دفع

[1] هاشم علي حامد محمد، انسداد مفاوضات سد النهضة والسبب عدم توافر الثقة، موقع إندبندنت عربية، 29 سبتمبر 2023م: https://www.independentarabia.com/node/501236/

مصر في كثير من الأحيان إلى تصعيد خطابها ضد التوجهات الإثيوبية وإن كان بدرجات متفاوتة من ضبط النفس، وفقًا للحقب الرئاسية المختلفة التي مرت بها مصر ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م[1]، ويمكن رصد واقع المدرك الإثيوبي لمصر الذي جاء في وثيقة رسمية صادرة عن وزارة المعلومات الإثيوبية في بداية التسعينيات، والتي جاء فيها أن العقلية المصرية يحكمها تصور أنها إذا استخدمت إثيوبيا المياه فإن مصر ستكون في خطر، لكن إذا قامت مصر باستخدامها فعلى إثيوبيا رفع يدها عن المياه. فالتصور المصري بشأن مياه النيل هو تصور يعكس سياسة المباراة الصفرية في العلاقات الدولية أي أنا رابح فأنت تخسر، حيث يؤمن المصريون بأن مياه النيل لا تكفي الجميع، ولذلك يستخدمون المياه بإسراف فخزان أسوان، الذي تم بناءه في وسط الصحراء هو عُرضة لعملية بخر ضخمةتؤدي إلى فقدان ما يزيد عن ١٠ بليون م3 من المياه سنويًا، وهذه الكمية أكبر من الحجمالسنوي لنهر تاكيزي، واستمرارًا في هذا الإسراف قام المصريون بتحويل النيل من حوضهالطبيعي إلى صحراء سيناء شرقًا، وإلى قناة توشكى في الصحراء الغربية غربًا.[2]

وبتحليل عملية التفاوض بين مصر وإثيوبيا بشأن قضية سد النهضة يتضح أن الافتراض السائد من وجهة النظر الإثيوبية بشأن العلاقة مع مصر ينطلق من فكرة مفادها أن صناع القرار وغالبية النخب السياسية في مصر يديرون عملية التفاوض مع دول حوض النيل عامةً وإثيوبيا خاصةً من مبدأ أن مصر يجب أن تكون قوية بما يكفي للسيطرة على نهر النيل بصورة كاملة، أو على الأقل بما يمكنها من منع إثيوبيا من بناء أية السدود أو إقامة أية مشروعات على النيل الأزرق.[3]

---

[1] نادية عبد الفتاح، "المدركات والعلاقات الدولية: دراسة لدور العامل النفسي في العلاقات المصرية/ الإثيوبية، في **مصر والعالم المعاصر**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، العدد رقم (6)، يوليو 2014)، ص ص 240 – 241.

[2] Ministry of Information, **The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy**, (Addis Ababa: Press & Audiovisual Department, 2002), Pp. 113- 120.

[3] أحمد محمد أبوزيد، " الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل"، في **مجلة سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد رقم (7)، مارس 2014م)، ص ص 13– 24.

كما توضح الرؤية الإثيوبية لمصر أنه وبالرغم من أنها ليست السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي إلا إن عليها الابتعاد عن نشر عدم الاستقرار في إثيوبيا والمنطقة؛ حيث ترى إثيوبيا أن مصر أسهمت في عدم الاستقرار من خلال النفخفي الرماد وتصعيد الصراعات،لا سيما وأن هذا الموقف يخدم مصالحها، فالرؤية المصرية تتمثل فيأنه كلما خربت إثيوبيا نتيجة الحروب، فإنها لن تركز جهودها على التنمية حتى وإن رغبت في ذلك، وبالتالي ستستمر مصر في الوصول غير المقيد لمياه النيل، كما ترى إثيوبيا إن الركيزة الثانية التي تعتمد عليها مصر تتمثل في عدم قدرة إثيوبيا على تأمين القروض والمساعدات لاستغلال مياه النيل، فقد تمكنت مصر من خلال نفوذها في العالم العربيمن الوقوف دون تلقي إثيوبيا المنح والمعونات من أي دولة عربية إلى جانب ترسيخ حالة العداء والشك تجاه إثيوبيا،كما نجحت في عدم حصول إثيوبيا على المساعدات والقروض من أية مصادر أخرى لاستغلال نهر النيل.[1]

تعد الفكرة المهيمنة على الفكر الإثيوبي تجاه مصر هو أنها تسعى للسيطرة والهيمنة على دول حوض النيل عامةً وإثيوبيا خاصة حتى تتمكن من فرض سيطرتها على نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لها، لذلك فهي تسعى لأنتكون على القدر الكافي من القوة والقدرة للهيمنة والسيطرة على دول الحوض وخاصة إثيوبيا والسودان حتى تكون قادرة على منعهما من إقامة أي سدود أو مشروعات على ضفاف النيل الأزرق إلا بعد الحصول على موافقتها التي لا تأتي أبداً [2]، وهو ما انعكس على السلوك الإثيوبي في هذا الصدد بأنها كانت تسير طوال الوقت في مسار التفاوض مع مصر والسودان، بينما على الجانب الآخر كانت مستمرة في خطوات بناء السد ثم خطوات ملء السد دون أي اعتبار لمسار المفاوضات القائم.

---

[1] نادية عبد الفتاح، "المدركات والعلاقات الدولية: دراسة لدور العامل النفسي في العلاقات المصرية/ الإثيوبية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 240 – 241.

[2] أشرف حسب الله، "العلاقات المصرية الإثيوبية: مصادر التوتر وآفاق التعاون"، في إبراهيم نصر الدين، نادية عبد الفتاح (محررون)، **العلاقات العربية الأفريقية ... الفرص والتحديات**، (القاهرة: أعمال المؤتمر الدولي العلمي الثاني للجمعية العلمية للشئون الأفريقية المنعقد في 11 –12 ديسمبر 2017م، ، دار الاتحاد للطباعة ، 2018م)، ص ص 224 – 225.

ولعل الاجتماع الذي عُقد في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي وتمت إذاعته على الهواء بشأن مناقشة تطورات الأوضاع الخاصة بسد النهضة مباشرة دون علم المشاركين فيه، وما جاء فيه من تصريحات مثيرة للجدل انطوت في مضمونها على حالة من العداء الصريح والمباشر ضد إثيوبيا[1]، حيث أكد هذا الاجتماع نظرة إثيوبيا لمصر كونها دولة استعمارية تسعى للهيمنة على إثيوبيا، وأن رد الفعل المصري بشأن الإعلان عن تدشين بناء سد النهضة لا يعد مُفاجئاً للجانب الإثيوبي فكلما كان يتم إثارة مسألة إنشاء أي سدود على مجرى النيل الأزرق في إثيوبيا كان رد فعل مصر في كل مرة يأتي بنفس المنطق والقوة[2]، ولعل هذه السلوك من الجانب المصري ترتب عليه عدم اكتراث إثيوبيا برد الفعل المصري من منطلق أن رد الفعل المبالغ به طوال الوقت فقد معناه، خاصة وأن رد الفعل دائمًا لا يخرج عن إطار التصريحات اللاذعة فقط.

وقد وجد أن إثيوبيا تتعامل مع مصر في مسار المفاوضات باعتبار أن مصر تسعى إلى تحويل هذه المفاوضات إلى وسيلة لتكريس احتكار مياه النيل، فعلى الرغم من إبلاغ إثيوبيا مصر والسودان برغبتها في إنشاء سد النهضة باعتباره مشروع تنموي يهدف إلى توليد الطاقة بالأساس، وأن إثيوبيا على أتم الاستعداد لتبادل المعلومات إلا أن مصر رفضت الفكرة تمامًا بشكل قاطع وهو ما يؤكد نظرتها الاستعلائية تجاه إثيوبيا وتعاملها مع نهر النيل من منطلق أنه بمثابة ملكية خاصة لها لا يحق لإثيوبيا الاستفادة منه نهائيًا برغم أنه ينبع أساسًا من أرضها[3]، وهو التصور الذي ظهر بصورة

---

[1] علي جمال الدين، "حرج" للرئاسة المصرية بعد بث اجتماع تضمن تلميحات باستخدام القوة ضد إثيوبيا، موقع بي بي سي عربي، 4 يونيو 2013:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130604_egypt_nile_meeting

[2] نبيل محمد خليل ابراهيم العزازي، "الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ القانون الدولي العام"، في **مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد رقم (543)، يوليو 2021م)، ص ص 116 – 117.

[3] نور طاهر، سد النهضة: كيف تسعى مصر لتحويل المفاوضات إلى وسيلة لتكريس احتكار مياه النيل، موقع نيلوتيك بوست، 6 يونيو 2021:

جلية من خلال تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الإثيوبية (دينا مفتي)والتي نشرتها وزارة الخارجية الإثيوبية، حيثأكدتهذه التصريحات في غالبيتها على عدم وجود مشكلة بين إثيوبيا ومصر سوى فيما يتعلق باحتكار مصر لنهر النيل، وأن جميع دول الحوض يحق لها استخدام هذا المورد الطبيعي الذي وهبه الله لها، لذلك لا يحق لمصر التمسك بما تطلق عليه "حقها التاريخي" لا سيما وأن هذا الحق حصلت عليه في الأصل من خلال اتفاق تم بين القوى الاستعمارية وبعضها البعض دون أن يكون لإثيوبيا أي رأي في هذا الشأن.[1]

إضافة لما سبق، تعاملت إثيوبيا مع مصر خلال عملية التفاوض باعتبار أنها تستغل نفوذها بصورة دائمة لمنع إثيوبيا من الحصول على أي قروض أو مساعدات تعدف لتمويل أي مشروع لاستخدام مياه النيل، لذلك ترى إثيوبيا أن مصرإذا كانت ترغب بالفعل في استخدام منصف ومعقوللمياه النيل فيجب أن تكف عن إحباط جهود إثيوبيا المتعلقة بتوفير التمويل اللازم لأنشطتها التنموية [2] واستشهدت في هذا التصور بمساعي مصر الكبيرة لاستصدار قرار دولي بوقف تمويل سد النهضة مما ترتب عليه

- https://niloticpost.com/%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D8%AA%D8%AD%D988%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7/

[1] الخارجية الإثيوبية: ليس لدينا مشكلة مع مصر ولكن المشكلة تظهر عندما تحاول (احتكار) مياه نهر النيل، موقع روسيا اليوم، 11 أغسطس 2020:

- https://arabic.rt.com/middle_east/1143306%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D%83%D9%84%D8%A9%D8%AA%D8%B8%D9%87%D8%B1%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%86%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84/

[2] صبحي علي قنصوة، "السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي منذ عام 1991: دافع للتعاون أم مصدر للصراع؟" في **مجلة الدراسات الأفريقية**، (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، العدد رقم (42)، يونيو 2017م)، ص ص146 – 147.

في النهاية اتجاه إثيوبيا لتمويل السد ذاتيًا لإحباط محاولات مصر بشأن وقف بناء السد.[1]

وبحلول يونيو عام 2013، عُقد الاجتماع الوطني الشهير الخاص بمناقشة أزمة سد النهضة في مصر بين القيادات والقوى السياسية في مصر برئاسة الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي، والذي تم بثه على الهواء مباشرة دون إبلاغ الحضور بذلك مما تسبب في عرض اقتراحات وتصريحات أدت لتصاعد الأزمة بين مصر وإثيوبيا، ولعل من أبرز التصريحات والاقتراحات ما جاء على لسان يونس مخيون رئيس حزب النور ملخصًا لموقف حزبه من هذه الأزمة، والذي تضمن مقترحات:[2]

"بدعم جبهة تحرير أورومو وجبهة تحرير أوغادين كورقة ضغط على الحكومة الإثيوبية، وكذلك "الاستعانة بالمخابرات لهدم أي سد يقام إذا كان فيه خطورة محققة على مصر."

وهو ما استغلته إثيوبيا بصورة كبيرة على المستوى الدولي لإثبات وجهات نظرها تجاه مواقف مصر العدائية تجاهها، حيث قامت المواقع ووسائل الإعلام الإثيوبية بترجمة ما دار خلال الاجتماع إلى اللغة الإنجليزية وقامت ببثه ونقله.

---

[1] أسماء نصار، إثيوبيا تصعد هجومها ضد مصر بعد وقف المجتمع الدولى تمويل السد.. وتؤكد: على القاهرة التوقف عن الضجيج حول المشروع.. ومصادر: هجوم أديس أبابا هدفه حفظ ماء الوجه أمام شعبها والاستعداد للانتخابات الداخلية، موقع اليوم السابع، 25 إبريل 2014:

- https://www.youm7.com/story/2014/4/25/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D8%AF%D9%87%8%AC%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B6%D8%AF%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89%D8%AA%D9%8%D9%88%D9%8A%D9%84/1630

[2] علي جمال الدين، "حرج" للرئاسة المصرية بعد بث اجتماع تضمن تلميحات باستخدام القوة ضد إثيوبيا، موقع بي بي سي عربي، 4 يونيو 2013:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130604_egypt_nile_meeting

2- أثر المدركات والتصورات الكامنة في الذهن المصري تجاه إثيوبيا على مسار عملية التفاوض:

تتعامل مصر مع إثيوبيا من منطلق عدد من المدركات والتصورات الكامنة في الذهن المصري تجاه إثيوبيا خلال عملية التفاوض والتي من أبرزها نظرية وجود مؤامرة لتعطيش مصر والسيطرة عليها من خلال التحكم في مجرى نهر النيل عبر إنشاء سد على مجرى النيل الأزرق، لا سيما وأن مسأله مياه نهر النيل هي مسألة بقاء بالنسبة لمصر، وهذه النظرية هي نظرية قديمة جداً، وبتتبع هذه المسار يتضح أن تفاصيل السرد من الجانب المصري والخاصة برغبة الغرب وإثيوبيا في تعطيش مصر برغم قدمها، إلا أنها لم تختلف كثيرًا من فترة إلى أخرى، ومن جانب آخر تدرك مصر أن التواجد الإسرائيلي في إثيوبيا ما هو إلا خطوة على طريق تحقيق الرغبة التاريخية الإسرائيلية في الحصول على مياه النيل[1]،وبالتالي لا يمكن لمصر أن تتعامل مع ملف سد النهضة بمعزل عن وجود دور لإسرائيل في هذا الصدد[2]، كما تضع مصر في اعتبارها في التعامل مع ملف أزمة سد النهضة نظرية بيع مياه النيل، لا سيما وأن الخبراء أفادوا بأن إثيوبيا عمليًا لا يمكنها بيع المياه إلا لمصر، لا سيما وأن السبيل الوحيد المتاح لذلك هو سد النهضة من خلال خزان السد والذي يسع لـ 74 مليار م3 من المياه[3]، خاصًة وأن التصريحات الرسمية للخارجية الإثيوبية عام 2021م على

---

[1] منى حسين عبيد الشمالي، "العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية في ظل الحكومات المتعاقبة"، في **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد رقم (75)، 2021م)، ص 12.

[2] أحمد أبو المجد أحمد اسماعيل، "العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية وانعكاساتها على سد النهضة"، في **مجلة كلية الآداب**، (أسوان: كلية الآداب، جامعة أسوان، العدد رقم (13)، إبريل 2023م)، ص 417.

[3] هبة حسني، د. عباس شراقى: تحكم إثيوبيا فى مياه النيل وبيعها لمصر لم ولن يحدث، موقع الهيئة الوطنية للإعلام، 28 إبريل 2023م:

- https://www.maspero.eg/radio-and-tv-magazine-talks/2023/04/28/351944/%D8%AF%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%89%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A5%D8%AB%D9%A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%89%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%8%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%85%D9%88%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB

لسان المتحدث باسم الخارجية جاء فيها أنه من حق إثيوبيا بيع المياه الفائضة عن حاجتها.[1]

في إطار ما سبق، سادت حالة من الريبة والشك من الجانب المصري تجاه الجانب الإثيوبي وهو ما انعكس بوضوح على مسار المفاوضات بين البلدين فكلا الطرفين يوجه الاتهامات للآخر وهو ما أدى إلى تعثر المفاوضات أكثر من مرة وعلى كافة المستويات والأصعدة وعلى اختلاف مجهودات الوساطة في هذا الشأن، بل وحتى باختلاف الجهات الوسيطة، وقد جاء في مختلف التقارير والأوراق البحثية التي تناولت الأزمة بين البلدين أن كلا الطرفين يتحمل مسئولية تعثر عملية التفاوض، فكلاهما يقدم بيانات وتصريحات مغلوطة عن عملية التفاوض، سواء كان ذلك من الجانب المصري أو الجانب الإثيوبي[2]، وهو ما ترتب عليه انتهاء عملية التفاوض بين البلدين، حيث أعلنت وزارة الموارد المائية والري المصرية ذلك، مع احتفاظ مصر بحقها في الدفاع عن أمنها المائي، وردت إثيوبيا بأن مصر تصر على تحريف الموقف الإثيوبي وفقا لتصوراتها الشخصية وأنها لا زالت تتطلع إلى استئناف عملية التفاوض.[3]

- **خاتمة:**

أخيرًا، يمكن القول بأن تاريخ الأزمة بين البلدين وتتبع تطورات عملية التفاوض بينهماوتحليل مضمون المواقف والتصريحات خلال هذه العملية على مدار 10 سنوات

[1] ما حقيقة شراء مصر مياه النيل من إثيوبيا بمال إماراتي؟، موقع أخبار الغد، 3 أغسطس 2022:

- https://ghadnews.net/ar/post/10482/%D9%85%D8%A7%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8D%D9%8A%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A

[2] International Crisis Group, **Bridging the Gap in the Nile WatersDispute**, (Brussels: Africa Report No. (271), 20 March 2019), p. 16.

[3] إثيوبيا ترد على إعلان مصر انتهاء المحادثات الأخيرة بشأن سد النهضة "دون نتيجة"، موقع سي إن إن بالعربية، 20 ديسمبر 2023م:

- https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/12/20/press-statement-on-the-4th-round-of-trilateral-negotiation-on-the-grand-ethiopian-renaissance-dam

توضح أن السبب الرئيسي الكامن خلف فشل عملية التفاوض بين مصر وإثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة يرجع بالأساس لسوء المدركات المتبادلة بين الطرفين وانعدام الثقة بينهما، فالمدرك السائد في الذهن الإثيوبي تجاه مصر طوال عملية التفاوض هو أن مصر تسعى بكل طاقتها وجهدها للاستئثار بمياه نهر النيل، والوصاية على الجانب الإثيوبي فيما يتعلق بأية أعمال أو إنشاءات تتم على مجرى النهر، وعلى الجانب الآخر، تسيطر على الذهن المصري أيضًا قدر كبير من المدركات السالبة تجاه إثيوبيا، تتمثل في الشعور الدائم بأن إثيوبيا تحاول تجريد مصر من حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل، والانفراد بمنبع النهر حتى تتمكن في المستقبل من وقف تدفق المياه إلى مصر من خلال تخزينها ثم تسعيرها وبيعها بالتعاون من إسرائيل الحليف الاستراتيجي لإثيوبيا، والعدو التاريخي لمصر.

كما يمكن القول بأن تم من خلال الدراسة إثبات صحة الفرضية القائمة عليها والمتمثلة في أنه كلما كانت المدركات الذهنية المتبادلة بين بلدين سالبة كلما انعكس ذلك بالسلب على طبيعة وقوة العلاقات بينهما، وعلى قدرتهما على حل المشكلات والقضايا المشتركة بينهم بصورة تلائم جميع الأطراف، وكلما كانت طبيعة المدركات المتبادلة بينهما تسير في الاتجاه الإيجابي كلما توافرت وزادت مؤشرات الثقة وحسن النوايا بين الطرفين وبالتالي قدرتهما على حل المشكلات بينهما.

- **مراجع الدراسة:**

أولًا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم نصر الدين، نادية عبد الفتاح (محرران)، **العلاقات العربية الأفريقية ... الفرص والتحديات**، (القاهرة: أعمال المؤتمر الدولي العلمي الثاني للجمعية العلمية للشئون الأفريقية المنعقد في 11 -12 ديسمبر 2017م، دار الاتحاد للطباعة، 2018م).

ب-مقالات:

1- إبراهيم أحمد إلياس، "اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية"، في **المجلة المصرية للقانون الدولي**، (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، العدد رقم (70)، 2014م).

2- أحمد أبو المجد أحمد اسماعيل، "العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية وانعكاساتها على سد النهضة"، في **مجلة كلية الآداب**، (أسوان: كلية الآداب، جامعة أسوان، العدد رقم (13)، إبريل 2023م)، ص 417.

3- أحمد محمد أبوزيد، " الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل"، في **مجلة سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد رقم (7)، مارس 2014م).

4- أيمن السيد عبد الوهاب، "التعاون المائي في حوض النيل بين الإدارك السلبي ومسؤولية الأبعاد السياسية"، في **آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد رقم (11)، العدد رقم (39)، 2013م).

5- صبحي علي قنصوة، "السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي منذ عام 1991: دافع للتعاون أم مصدر للصراع؟" في **مجلة الدراسات الأفريقية**، (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، العدد رقم (42)، يونيو 2017م).

6- نادية عبد الفتاح، "المدركات والعلاقات الدولية: دراسة لدور العامل النفسي في العلاقات المصرية/ الإثيوبية، في **مصر والعالم المعاصر**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، العدد رقم (6)، يوليو 2014).

7- نبيل محمد خليل ابراهيم العزازي، "الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ القانون الدولي العام"، في **مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد رقم (543)، يوليو 2021م).

8- كريمة مختار خطاب السيد عبده وآخرون، "تطورات العلاقات المصرية الإثيوبية بعد 2011" **في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية (JCES)**، (السويس: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد رقم (13)، العدد رقم (1)، يناير 2022م).

9- منى حسين عبيد الشمالي، "العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية في ظل الحكومات المتعاقبة"، في **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد رقم (75)، 2021م).

ت-مصادر شبكة المعلومات الدولية:

1- إثيوبيا ترد على إعلان مصر انتهاء المحادثات الأخيرة بشأن سد النهضة "دون نتيجة"، موقع سي إن إن بالعربية، 20 ديسمبر 2023م:

- https://arabic.cnn.com/middleeast/article/2023/12/20/press-statement-on-the-4th-round-of-trilateral-negotiation-on-the-grand-ethiopian-renaissance-dam

2- أسماء نصار، إثيوبيا تصعد هجومها ضد مصر بعد وقف المجتمع الدولى تمويل السد.. وتؤكد: على القاهرة التوقف عن الضجيج حول المشروع.. ومصادر: هجوم أديس أبابا هدفه حفظ ماء الوجه أمام شعبها والاستعداد للانتخابات الداخلية، موقع اليوم السابع، 25 إبريل 2014:

- https://www.youm7.com/story/2014/4/25/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D8%AF%D9%87%8%AC%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B6%D8%AF%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%B9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89%D8%AA%/1630

3- الخارجية الإثيوبية: ليس لدينا مشكلة مع مصر ولكن المشكلة تظهر عندما تحاول (احتكار) مياه نهر النيل، موقع روسيا اليوم، 11 أغسطس 2020:

- https://arabic.rt.com/middle_east/1143306%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%B5%D89%84%D8%A9%D8%AA%D8%B8%D9%87%D8%B1%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%86%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D

4- بهاء الدين عياد، إثيوبيا تغيبت عمداً لإعاقة مسار مفاوضات واشنطن، موقع إندبندنت العربية، 1 مارس 2020م:

- https://www.independentarabia.com/node/98921

5- سد النهضة: انتهاء مفاوضات واشنطن وإعلان متوقع عن اتفاق "شامل" برعاية أمريكية قبل نهاية الشهر الجاري، موقع بي بي سي نيوز عربية، 14 فبراير 2020م:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-5150313

6- سد النهضة: محطات أزمة مياه النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا، موقع بيبي سي عربي، إبريل 2018:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43640748

7- سمر نصر، "الخارجية": مصر توقع بالأحرف الأولى على الاتفاق حول قواعد محددة لملء وتشغيل سد النهضة، بوابة الأهرام، 29 فبراير 2020م:

- https://gate.ahram.org.eg/News/2377483.aspx

8- علي جمال الدين، "حرج" للرئاسة المصرية بعد بث اجتماع تضمن تلميحات باستخدام القوة ضد إثيوبيا، موقع بي بي سي عربي، 4 يونيو 2013:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130604_egypt_nile_meeting

9- ما حقيقة شراء مصر مياه النيل من إثيوبيا بمال إماراتي؟، موقع أخبار الغد، 3 أغسطس 2022:

- https://ghadnews.net/ar/post/10482/%D9%85%D8%A7%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8%D9%8A%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D98

10- نور طاهر، سد النهضة: كيف تسعى مصر لتحويل المفاوضات إلى وسيلة لتكريس احتكار مياه النيل، موقع نيلوتيك بوست، 6 يونيو 2021:

- https://niloticpost.com/%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D8%AA%D8%AD%D988%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7/

11- هاشم علي حامد محمد، انسداد مفاوضات سد النهضة والسبب عدم توافر الثقة، موقع إندبندنت عربية، 29 سبتمبر 2023م:

- https://www.independentarabia.com/node/501236/

12- هبة حسني، د. عباس شراقى: تحكم إثيوبيا فى مياه النيل وبيعها لمصر لم ولن يحدث، موقع الهيئة الوطنية للإعلام، 28 إبريل 2023م:

- https://www.maspero.eg/radio-and-tv-magazine-talks/2023/04/28/351944/%D8%AF%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%89%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A5%D8%AB%D9%A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%89%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%8%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%85%D9%88%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AD

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- Documents:

1- Ministry of Information, **The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy**, (Addis Ababa: Press & Audiovisual Department, 2002).

B- Reports:

1- International Crisis Group, **Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute**, (Brussels: Africa Report No. (271), 20 March 2019).